

وزارة التربية تبدأ التحضير للعام الدراسي المقبل الخطي: هذه أعظم المشكلات التي قد تواجهنا

واجهت وزارة التربية والتعليم العالي خلال السنة الدراسية المنصرمة الكثير من الازمات والمشكلات، لاسيما اجراء الامتحانات للشهادات الرسمية في قرى الجنوب التي كانت تتعرض للاعتداءات الاسرائيلية، عدا عن المشكلات المتعلقة بمطالب المعلمين في القطاعين الرسمي والخاص ومطالب اساتذة الجامعة اللبنانية، وسبل توفير احتياجات المدارس والمهنيات، ومتابعة رفع الاقساط بشكل كبير

على الرغم من كل الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد على كل المستويات السياسية والاقتصادية والادارية وتعثر مالية الدولة، تمكنت وزارة التربية من مواجهة استحقاقات مهمة، لاسيما استحقاق اجراء الامتحانات الرسمية. "الامن العام" حاورت وزير التربية والتعليم العالي عباس الحلبي.

نعم. نحن سنتوجه الى الحكومة لنبلغها ان حاجات الوزارة لهذه السنة الدراسية يجب ان تتضمن ليس فقط عطاءات اضافية لافراد الهيئة التعليمية والعاملين في المدارس الرسمية والمهنية وفي الجامعة اللبنانية، بل ايضا لتأمين صناديق المدارس لتغطية الكلفة التشغيلية لهذه المدارس والثانويات والمهنيات في شكل طبيعي.

ما هي ابرز المشكلات التي يمكن ان تعرقل العام الدراسي المقبل؟
اولها واهمها حالة عدم الاستقرار وتوسع الحرب ونزوح الاهالي الى المدارس والثانويات لا سمح الله، وعدم انتظام عمل المؤسسات الدستورية. كل ذلك ينعكس على قطاع التربية، وايضا عدم توافر الاموال، لانه ان لم تتوافر الاموال المطلوبة فمن الصعوبة اقتناع اي شخص بالذهاب الى مركز عمله على الرغم من النوايا الطيبة لدينا ولدى الاخرين في القيام بهذه المهمة. هذه ابرز العقبات التي يمكن ان تحول دون انتظام او حتى انطلاق السنة الدراسية الجديدة.

ما هي استعدادات المدارس الرسمية خصوصا في قرى الحدود الجنوبية؟
السنة الدراسية الماضية اضطررنا الى اقفال عدد من المدارس والمهنيات الرسمية والخاصة في المناطق المحاذية للحدود، وتركنا لمديري المدارس في المناطق الاخرى الابعد عن الشريط الحدودي تقدير الظروف التي يمكن ان تحكم او تتحكم ببيئة او محيط المدرسة او الثانوية او المهنية. هذه السنة نتجه الى عدم قبول التسجيل في هذه المدارس حتى لا تتكرر مشاكلنا.

كيف ستتم معالجة المسائل العالقة: مطالب المعلمين بالقطاع الخاص بزيادة بدل الانتاجية، اصدار مرسوم تغذية صندوق التقاعد وتشكيل مجلس الادارة للصندوق؟
هناك امران في هذا السياق: امر يتصل بالمعلمين الذين يعملون راهنا في المدارس

متى تتوقعون عرضها على الحكومة؟
يجب اولاً ان نكون نحن مستعدين لمناقشة التفاصيل، فنحن الان في مرحلة صياغة مخرجات ورشة العمل. هذه المخرجات ستأتي في النتيجة باقتراحات محددة سأعرضها على رئيس مجلس الوزراء، ومن ثم تدرج في جدول اعمال جلسة للحكومة.

هل تأملون نتائج ايجابية وخيرا من تجاوب الحكومة؟
التجربة السنة الماضية كانت ممتازة مع رئيس الحكومة ومع الحكومة مجتمعة، لانهم لبوا كل ما تطلبه وزارة التربية من تأمين سلف خزينة صرفت جميعها وهي بمقدار 13 الف و500 مليار ليرة مكنتنا من اعطاء بدلات انتاجية لكل افراد الهيئة التعليمية وللعاملين في المدارس الرسمية والمهنيات وللجامعة اللبنانية، بما آمن سلامة العام الدراسي. انا اتطلع الى تجاوب دولة الرئيس والحكومة مع طلباتنا لهذه السنة والتي ستفوق هذه المبالغ، لأن افراد الهيئة التعليمية سيطلبون بزيادات على بدلات الانتاج.

اعدتم في الوزارة خطة عمل للعام الدراسي المقبل ما هي ابرز عناوينها وماذا تعالج؟
خصصنا في هذا الموضوع يومين لتنظيم ورشة عمل تتم للمرة الاولى في وزارة التربية والتعليم العالي، شارك فيها كل مسؤولي الوزارة وكل المديرين ورؤساء الاقسام وبعض الموظفين، وكذلك مسؤولي المناطق التربوية وممثلين عن اقسام مختلفة. خصصنا هذين اليومين لموضوع التهيئة للعام الدراسي المقبل، في سياق خطة الاصلاح التي اعتمدها في الوزارة. عناوين هذه الخطة بصورة اساسية تقوم على ان نؤمن سنة دراسية طبيعية ليس فقط في التعليم العام، اما ايضا في التعليم المهني والتقني وفي الجامعة اللبنانية. على هذا الاساس، قدرنا حجم المطلوب لضمان استمرارية هذه السنة الدراسية ماليا وبعض الشروط الخاصة المتصلة باعداد المدارس والثانويات لكيفية استكمال ساعات التعاقد وتوفير النصاب لاساتذة الملاك حتى نستطيع في النهاية ان نؤمن حاجات المدارس والثانويات، وان تعمل في شكل طبيعي.

هل في الخطة جوانب مالية محددة؟

رفع الاقساط من دون وجود معلمين لا معنى له. المعلمون يشكلون ركنا اساسيا من العملية التربوية، وطالما ان المدارس تستوفي هذه الاقساط فيجب ان تكون هناك حصة منها للمعلمين، ونحن نقف مع المعلمين لتحصيل النسب التي تكفيهم من هذه الاقساط. كما نقف مع الاهالي في ضبط المبالغة في استيفاء الاقساط خصوصا بالدولار.

هل هناك من معالجات لشكاوى الاهل من رفع الاقساط؟
يصلنا عدد من الشكاوى ليس مرتفعا جدا، ونحاول معالجتها حالة بحالة، لكنني ارى ان الدور الاساسي لمعالجة هذا الموضوع هو للجان الاهل، التي في امكانها عدم الموافقة على هذه الزيادات وعلى موازنات المدارس، وبالتالي هذا الامر يعرقل عمل المؤسسة التربوية في الوزارة اذا كانت ميزانية المدرسة غير موافق عليها من لجنة الاهل. الدور الاول للدفاع هو للجان الاهل، ووزارة التربية تقوم بما عليها. وقد سبق وساعدنا نحو 500 مدرسة، ونفكر بخطة لهذه السنة تقتضي بارسال مدققين الى المدارس لتدقيق حساباتها لعرف اين تذهب هذه الاموال.

هل من نقص في اعداد المعلمين بالمدارس الرسمية وحتى الخاصة نتيجة ما نسمع عن هجرة كفايات تعليمية؟
هناك نزف على صعيد افراد الهيئة التعليمية وبصورة خاصة تلك التي تتمتع بكفاية عالية، إن كان في القطاع الرسمي او في القطاع الخاص. وذلك نتيجة الانهيارات التي حصلت في هذا القطاع بداعي تآكل المداخيل والرواتب والمنافع التي كان يتمتع بها افراد الهيئة التعليمية لا سيما في المدارس الخاصة. لكن مع زيادة الاقساط في المدارس الخاصة ومع طرح مطالب المعلمين في هذه المدارس، وبدعم من وزارة التربية ومن الوزير، هناك مؤسسات تربوية خاصة عديدة باتت تجزي بعض العطاءات بالدولار الاميركي كجزء من رواتب بعض افراد الهيئة التعليمية، بحيث باتت تبلغ هذه النسبة 65 بالمئة



وزير التربية والتعليم العالي عباس الحلبي.

ورشة عمل للتهيئة للعام الدراسي المقبل هي في سياق خطة الاصلاح

الخاصة حيث ان نقابة المعلمين تطالب ادارات المدارس التي تستوفي مبالغ كبيرة وزيادات كبيرة على الاقساط بالدولار الاميركي بأن تكون نسبة تغطية الرواتب للمعلمين بنسبة 65 في المئة بالدولار. ثمة مدارس تجاوبت ومدارس اعطت اكثر من ذلك، وثمة مدارس لم تتجاوب الى هذه الحدود وتدفع نسبة اقل. هناك ايضا الامر المتعلق بصندوق التقاعد والتعويضات، وهو يحتاج الى امرين: اولاً تشكيل مجلس ادارة الصندوق، وقد ارسلنا الى الامانة العامة لرئاسة الحكومة مشروع مرسوم بالتعيين، لكن حتى هذا اليوم لم يصدر المرسوم ربما لارتباطه بتعيينات اخرى لم تنتظر بها الحكومة في غياب رئيس الجمهورية، ولكن ربما تصدر اذا تأخر انتخاب الرئيس لأن الامر يتعلق بمرفق عام يجب ان تتأمن له الاستمرارية. الموضوع الاخر هو تغذية صندوق التعويضات، فنحن سبق وانجزنا بروتوكولا مع اتحادات المؤسسات التربوية الخاصة ونقابة المعلمين ولجان الاهل برعاية وزارة التربية، وينتهي مفعول هذا البروتوكول في 30 ايلول، وسأدعو الى استئناف التفاوض طالما ان التشريع لم يصدر بعد لاعادة تجديد هذا البروتوكول بحيث يؤمن تغذية صندوق التعويضات ويستفيد الاستاذ

هل من حلول خاصة لاساتذة الملاك والاساتذة المتعاقدين؟
نعم هناك حلول خاصة لأن الزيادات التي طرأت على تعويضات واتعاب ومعاشات موظفي القطاع العام تشمل قطاع التربية. بالنسبة الى المتعاقدين، سعينا قائم لزيادة بدل ساعة التعاقد في التعليم العادي والتعليم المهني وفي الجامعة اللبنانية، بحيث نوفر امكانات مالية مقبولة لمن يقوم بهذه المهمة.
ما هي قدرة المدارس الخاصة على التجاوب مع مطالب المعلمين بعد رفع الاقساط؟

TRUST IN THOSE WHO EARN THE TRUST OF HEALTHCARE PROFESSIONALS.



Our mission is to make available high quality pharmaceutical products to patients, and provide the best service within the health care system.

لينا الجزء. هذا الرهان خسر من تعلق بالتشويش والاشاعات المغرضة، لكننا كنا مصممين في الوزارة على ان الامتحانات الرسمية هي امر طبيعي لكي تكفل جهود التلامذة في المرحلة الثانوية العامة بحصولهم على الشهادة لتمكينهم من الانتقال الى مرحلة التعليم العالي.

■ ما ابرز مشكلات الجامعة اللبنانية للعام الدراسي المقبل وكيف ستتولون حلها؟

□ ان الجامعة اللبنانية قد اكملت عاما جامعا كاملا ولم تتوقف الدروس ساعة واحدة بتعاون افراد الهيئة التعليمية والمتعاقدين والموظفين والمدرسين، وكان الجميع على مستوى المسؤولية الوطنية والمسؤولية التربوية تجاه طلابهم، فقاموا بما هو مطلوب منهم وانجرتا العام الدراسي، الذي اطلع الى ان يكون العام الدراسي الجامعي المقبل مثيلا له. لكن الجامعة اللبنانية تحتاج طبعا الى موازنات اضافية، مع العلم ان الحكومة تتجاوب معنا وكذلك مجلس النواب حيث اعطى الجامعة الموازنة التي طلبها، وبالتالي فان الوضع افضل بكثير من السابق. مع ان هناك مكاسب كثيرة حققتها الجامعة اللبنانية إن لجهة السمعة الاكاديمية عالية المستوى التي حققتها عالميا او على مستوى العالم العربي والشرق الاوسط. اذ وردت بين اوائل الجامعات في التصنيف الدولي البريطاني، وتقدمت على جميع الجامعات الخاصة في لبنان. من ناحية ثانية، نسعى مع رئيس الجامعة الى تحويل الجامعة من جامعة اكااديمية الى جامعة منتجة. وعلى هذا الاساس، تم افتتاح معمل تركيب اجهزة الكمبيوتر الكبيرة والمحمولة و"التابلت" والهواتف بمساعدة كريمة من مؤسسة طلال ابو غزالة. كما زودنا "الكامبيس" في المدينة الجامعية وفي فروع الشمال والجنوب بالطاقة الشمسية بمساعدة من وزارة التربية عن طريق البنك الدولي لتوفير الكلفة التشغيلية. من ناحية اخرى، استصدرنا العديد من المراسيم لدخول الاساتذة المتفرغين الى الملاك وتسوية اوضاع المدرسين ما ادى الى تحسين الوضع الاداري والاكاديمي.

تاريخيا كبدلات النقل على اساس دوام ثلاثة ايام في الاسبوع وايضا بدلات الانتاجية، فضلا عن زيادة اجر الساعة المتعاقد عليها والتي ينفذها المتعاقد في التعليم الرسمي او المهني لتوفير العيش الكريم للاستاذ بدخل مريح ليؤمن رسالته التعليمية.

■ اثرت اعتراضات حول الامتحانات الرسمية ونتائجها ما سبب هذه الضجة وكيف تعاملتم معها؟

□ كانت زوبعة في فنجان. في الاساس كانت حملة تشويش مغرضة ولعب بعقول التلامذة لاقناعهم بعدم التقدم للإمتحانات وان الوزارة لن تجري الامتحانات وستعطي افادات نجاح، وروج البعض ان هناك تسريبا للأسئلة وهذا كلام غير صحيح، وتقدمنا بشكوى امام المرجع القضائي المختص في حق الشخصين اللذين روجا مثل هذه الاشاعات



الخطة المالية لا تتضمن عطاءات مالية فقط بل تأمين حاجات صناديق المدارس



من قيمة الرواتب على اساس الرواتب التي كان معمولا بها سابقا قبل انهيار العملة الوطنية. اما في القطاع الرسمي فإن سلسلة الرتب والرواتب ما تزال هي نفسها، لأنها تتبع سلسلة الرتب والرواتب في الادارات العامة كلها، وعليه اعتمدنا منذ ان توليت حقيبة التربية صيغة الحوافز الاضافية للرواتب، او بدلات الانتاجية كما حصل في العام الدراسي 2023 - 2024، والذي طال جميع العاملين في المدارس الرسمية وفي المهنيات الرسمية وايضا في الجامعة اللبنانية، وهذا ما أمن استقرارا في العام الدراسي إذ لم يتوقف العمل ساعة واحدة خلال هذه السنة وكذلك الحال في الجامعة اللبنانية. طبعا الحل ليس من طريق بدلات الانتاجية بل في اعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب، لكن هذا امر تقررته الحكومة ويتجاوز صلاحيات وزير التربية والوزارة. هناك تقريبا نحو الف استاذ ينتقلون الى التقاعد سنويا، وهناك العديد منهم في القطاع الرسمي طلبوا وضعهم خارج الملاك، وهناك العديد منهم استقال او يأخذ اجازة من دون راتب لاسباب عدة لا يمكن عرضها تفصيلا. نحن نعوض هذا النقص الكبير في القطاع الرسمي عن طريق زيادة نصاب المعلمين في الملاك وعن طريق المتعاقدين الذين باتوا يشكلون تقريبا 70 في المئة من افراد الهيئة التعليمية. وقد استطعنا تأمين مكاسب لم تكن من حقهم

